الاتجاهات السياسية بعد الانتفاضات العربية_ تحول الإسلام السياسي في ظل الـ(لا)نظام الإقليمي المتغيِّر

تقرير نهائي

شهد الإسلام السياسي - كأيديولوجية وحركة اجتماعية - تغيرات هائلة منذ بداية الانتفاضات العربية. إذ أحدثت الانتفاضات العربية تغيرًا دائمًا في الديناميكيات السياسية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتركت أثرًا دائمًا على بُنى دول المنطقة، والمنظمات غير الحكومية، والحركات السياسية والاجتماعية فيها، بما في ذلك حركات الإسلام السياسي. وبعد عقودٍ من المشاركة السياسية المحدودة، والقمع والتهميش، واستراتيجيات الاحتواء التي تتبعها الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة - وجدت حركات الإسلام السياسي نفسها في واقعٍ جديدٍ تمامًا جاءت به انتفاضات الربيع العربي. وفي بعض الحالات، استطاعت هذه الحركات أن تحظى بمكانةٍ بارزة وقبولٍ دوليٍّ لأول مرة في تاريخها مع بدء التحوُّل نحو الديمقراطية. وفي حالات أخرى، وبالنظر إليها باعتبارها جهاتٍ غير تابعة للدولة، تورطت حركات الإسلام السياسي في حروبٍ أهلية مُطوَّلة تغذِّيها تحالفاتٌ إقليمية معقَّدة ومتغيِّرة في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإنَّ دمج حركات الإسلام السياسي في المجالات السياسية المحلية، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من القوى السياسية الأخرى طال إقصاؤها، لم يدم طويلًا؛ إذ انتكست الانتفاضات العربية في معظم البلدان على يد شبكاتٍ لم يمسها أيُّ ضرر من الانتفاضات، وتدين بالولاء للأنظمة السابقة في مؤسسات الدولة. في معظم البلدان كان لحركات الإسلام السياسي نصيبٌ في وضع أُسس توزيع القوى السياسية؛ إذ واجهت هذه الحركات قمعًا واسعًا استهدف سلسلةً من الحركات السياسية والاجتماعية متنوِّعة الأيديولوجيات، مما أدَّى إلى اندلاع الانتفاضات. إجمالًا، غيَّرت انتفاضات الربيع العربي ديناميكيات دمج أو إقصاء حركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اليوم، باتت لتلك الأحداث الدرامية تأثيراتٌ بعيدة المدى على حركات الإسلام السياسي من حيث الأيديولوجيا والبنية والموقف الجيوسياسي. فالتفكيك والتحول إلى التطرف، والابتعاد عن التسييس، والوسطية والتغيير التنظيمي؛ كلها سماتٌ في طور النشوء نتجت عن انتفاضات الربيع العربي، وأصبحت في مركز الصدارة داخل حركات الإسلام السياسي. وهكذا، كان الهدف من ورشة العمل التي عقدها منتدى الشرق هو جمع الأكاديميين، وكبار زعماء حركات الإسلام السياسي، وصانعي السياسات الحكومية من المنطقة لدراسة التحولات السياسية والبنيوية والأيديولوجية المختلفة لحركات الإسلام السياسي في عصر ما بعد الانتفاضات العربية وتقييمها، وتسليط الضوء كذلك على المسارات المستقبلية الممكنة التي قد تتعرض لها ظاهرة الإسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي في المستقبل القريب. وبالتالي، يستند هذا التقرير إلى المناقشات التي جرت بين المشاركين في ورشة العمل.

الجلسة الأولى: فهم الواقع الجديد

في الجلسة الأولى، تناول المشاركون السماتِ الرئيسة للانتفاضات العربية والمرحلة التي تلتها، التي شكَّلت حركات الإسلام السياسي في المنطقة. انصبَّ التركيز في هذه الجلسة على الآثار بعيدة المدى لهذه السمات والخصائص على الهياكل التنظيمية والأيديولوجية والسلوك السياسي لحركات الإسلام السياسي بمعناها الواسع. إلا أنَّ مناقشة هذه الخصائص وتداعياتها على حركات الإسلام السياسي تمت من منظورٍ مستقبليٍّ؛ إذ ركزت معظم مناقشات المشاركين على الكيفية التي يمكن بها لحركات الإسلام السياسي ذات التوجُّه الديمقراطي أن تتعلَّم من الأزمات السابقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإجراء إصلاح داخلي.

وضع قواعد اللعبة من جديد: منذ اندلاع الانتفاضات العربية أواخر عام 2010، كان التحدِّي الأهم الذي واجه حركات الإسلام السياسي وغيرها من الفاعلين السياسيين بعد إسقاط الحكومات بنجاح، هو الوصول إلى اتفاق حول بنية الدولة الجديدة المتصورة ونموذج الحكم. وينطوي التحدِّي المتمثِّل في التوصل إلى توافق سياسيٍّ حول نموذج حكمٍ شامل على ثلاثة مسارات متقاطعة: أ) المسار السياسي. ب) المسار الأمني. ج) المسار التنموي. ومن أجل تطوير رؤية لنموذج وطنيٍّ للحكم، كان يتعيَّن على حركات الإسلام السياسي إعادةُ ترتيب أولوياتها والتحول من التركيز على الوعظ الديني (الدعوة) والاستراتيجيات التي تركز على الفصائل في المجال السياسي إلى تطوير رؤى على مستوى الأمة لبناء الدولة. وشدَّد المشاركون على أنَّ عدم وجود توافقٍ في الآراء لبناء الشرعية السياسية عرقل تصدِّي الفاعلين السياسيين، وعلى رأسهم حركات الإسلام السياسي، بفعالية للتحديات السياسية والاقتصادية في بلدانها. وأشار بعض المشاركين إلى حركة النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب كتجربتين ناجحتين نسبيًّا، ولا سيما حركة النهضة التونسية التي انخرطت مع أطرافٍ محلية أخرى من خلال تفاهماتٍ سياسية شاملة.

كانت بداية الانتفاضات العربية نقطة تحولٍ بالنسبة إلى حركات الإسلام السياسي، حيث تشجَّعت على الانغماس في الواقع الجديد وخضعت قيمها الأساسية للاختبار الفعلي. وكان أحد التحديات الرئيسة التي واجهتها هذه الحركات هو إيجاد طريقة للتعايش مع النظام الدولي دون الإخلال بالقيم التقليدية التي تؤمن بها. وفي هذا السياق، يشير المشاركون إلى الحاجة إلى مراجعة الفقه الإسلامي من أجل صياغة مفهوم «الدولة المدنية» والتعددية المجتمعية بما يتفق مع القيم الإسلامية. وستؤثر نتائج هذه التنقيحات في حركات الإسلام السياسي على عدَّة مستويات، بما في ذلك أجندتها، واستراتيجيات عملها، وأدواتها؛ إذ يجري الإسلام السياسي عملية إعادة صياغة مستمرة. وبينما لم يتفق جميع المشاركين بالضرورة على الحاجة إلى مراجعة الفقه الإسلامي من أجل إحداث تغييرٍ في نهج حركات الإسلام السياسي تجاه نظام الحكم، اتفق العديد من المشاركين على الحاجة إلى بناء مفاهيم تتسق مع القيم الديمقراطية.

تغيير الموقف الجيوسياسي: مع صعود حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في العديد من دول الربيع العربي، نُصحت الحركات/الأحزاب الإسلامية في السلطة (سواءٌ التي كانت تترأس الحكومات أو التي كانت جزءًا من اتفاقات تقاسم السلطة) بالانخراط مع الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة، على عكس نهجها المتعلِّق بالسياسات الإقليمية الذي ربما كانت تتبنَّاه قبل الوصول إلى السلطة في بعض الحالات. تأثرت تصورات حركات الإسلام السياسي عن الانخراط الإقليمي بفعل إعادة تشكيل الديناميات السياسية في المنطقة، وتبدُّل التحالفات، وتزايد التباينات في القوة في فترة الانتفاضات العربية وما بعدها. ومنذ بداية الانتفاضات العربية في أواخر عام ٢٠١٠، بدأ يتبلور الصراع حول سرديات صياغة شكل المنطقة؛ إذ سعت الحركات الإسلامية إلى تحديد أدوارها في الانتفاضات والفترات التالية لها.

أشار بعض المشاركين إلى إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وروسيا، على اعتبار أنَّ تلك الدول هي الرابح الرئيس الذي قطف ثمار إخفاق الانتفاضات العربية الفاشلة. فقد سعت السعودية على وجه الخصوص، بين دولٍ أخرى، إلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة من خلال محاولة دَحْر نفوذ إيران واجتثاث حركات الإسلام السياسي، لكنَّها فشلت نسبيًّا في مسعاها. وقد تراجعت بنجاح العديد من الانتفاضات العربية بفعل التدخلات المشتركة الصريحة والضمنية من التحالف السعودي الإماراتي، والتحالف الذي تقوده إيران؛ إذ رأى المحوران الإقليميان أنَّ انتفاضات الربيع العربي لها تداعياتٌ مقلقة على أمنهما الوطنيّ ومصالحهما في المنطقة. وأدَّى نجاح الانتفاضات المضادة في اليمن وشمال إفريقيا، بدعمٍ من دول الخليج في المقام الأول، لا سيما في مصر، إلى إرسال موجات صدمة إلى الدول البعيدة جغرافيًّا التي شهدت تحولاتٍ سياسية جزئية أو شاملة ناجحة نسبيًّا، مثل تونس والمغرب.

وكاستجابة لاعتبار الانتفاضات العربية تهديدًا أمنيًّا في منطقة الخليج بسبب بُعْدها الانتشاري، اتخذت الحكومات إجراءاتٍ متباينة لضمان أن تبقى حركات الإسلام السياسي تحت السيطرة، باعتبارها محرِّضًا محتملًا على التغيير. وقد أثار ازدياد القدرات القوية للإخوان المسلمين على الحشد في أعقاب اندلاع الثورة المصرية قلقَ معظم حكومات الخليج، ولفت انتباههم إلى حركات الإسلام السياسي داخل أوطانهم. فوضعت كلُّ دولةٍ في منطقة الخليج استراتيجيتها الخاصَّة للتعامل مع المنظمات المرتبطة بالإخوان المسلمين، بناءً على الظروف الداخلية والضوابط والموازنات السياسية. واعتمدت استراتيجية الدولة تجاه منظمات الإخوان المسلمين في منطقة الخليج إلى حدٍّ كبير على مدى ارتباط هذه المنظمات بحركات أوسع تهدف إلى الإصلاح السياسي. وتمكَّنت المنظمات التابعة للإخوان في الكويت والبحرين من العمل، رغم وجود قيود (خاصةً في الأخيرة). وفي قطر، حلَّت جماعة الإخوان المسلمين نفسها عام ١٩٩٩. بينما في السعودية والإمارات وسلطنة عمان، فقد تعرَّضت منظمات الإخوان المسلمين إمَّا للقمع وإمَّا للمراقبة الشديدة، خاصةً في فترة الانتفاضات العربية، باستثناء عُمان، حيث شنَّت الحكومة حملة قمعٍ ضد الإخوان المسلمين عام ١٩٩٤.

الجلسة الثانية: الإسلام السياسي في عصر الانتفاضات العربية

ركَّز المشاركون مناقشاتهم في الجلسة الثانية على التحديات التي واجهتها حركات الإسلام السياسي عند وصولها إلى السلطة بعد الانتفاضات العربية.

وركَّز المشاركون على تجربة حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، الذي حكم البلاد من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣. فقد واجه الإخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة في السلطة أوجه قصور داخلية وخارجية. ونبعت التحديات الداخلية من عدم القدرة على تغيير بُنى السلطة التنظيمية ومعالجة الخلل الهيكلي. وانتهت خصومات النخبة داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية بين المحافظين (المعروفين باسم الحرس القديم) والإصلاحيين عمليًّا لصالح الحرس القديم عام ٢٠٠٨، عندما تمكَّن المحافظون من الاستيلاء على قيادة مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة عن طريق الانتخابات الداخلية. لذلك، كان حزب الحرية والعدالة كيانًا أوجدته الدائرةُ المحافظة المسيطرة في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أكثر من كونه نتيجةً شاملة لتسويات السلطة الداخلية، مما أدى إلى استمرار أوجه القصور الهيكلي في السلطة داخل جماعة الإخوان المسلمين بشكلٍ رئيس، وداخل حزب الحرية والعدالة بالتبعية.

من حيث أوجه القصور الخارجية لحزب الحرية والعدالة في الشراكة الاستراتيجية، رأى بعضُ المشاركين أنَّ عجز الحزب عن إيجاد أرضيةٍ مشتركة مع الأحزاب العلمانية وتشكيل تحالفاتٍ كبيرة قد أضعفه في النهاية. فقد رأت جماعة الإخوان المسلمين المصرية وحزب الحرية والعدالة في فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، على الرغم من وجود فارقٍ ضئيل للغاية في الأصوات، تفويضًا مطلقًا لحكم البلاد دون إقامة تحالفاتٍ واسعة مع قوى سياسية متنوِّعة أيديولوجيًّا. وتطوَّر هذا النقص من خللين: أحدهما داخلي، والآخر خارجي. داخليًّا، انعكست أوجه القصور الهيكلي في تقاسم السلطة والتهميش داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية على تصوُّر الحزب لسياسات ما بعد الانتفاضات. وخارجيًّا، فشل حزب الحرية والعدالة في تقديم نفسه في المقام الأول كحركة شعبية تتبنَّى نهجًا شاملًا تجاه الشرائح المحافظة في المجتمع المصري. وفي هذا السياق، أشار بعضُ المشاركين إلى وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة كنموذج كلاسيكيٍّ لحزبٍ محافظ حقَّق نجاحاتٍ في الفترة المبكِّرة لمشاركته السياسية.

وقد عزا المشاركون مشكلات جماعة الإخوان المسلمين المصرية في أثناء وجودها في السلطة إلى الخلل الهيكلي للتنظيم، من حيث آليات المشاركة والحشد والتعبئة والإقصاء، أو الإدماج والتسلسل الهرمي الصارم. ومع ذلك، فإنَّ إرث إقصاء الدولة لجماعة الإخوان المسلمين المصرية هو أحد الأسباب الرئيسة التي حدَّت من قدرات الجماعة والحزب على الحكم بطرقٍ استراتيجية تحتضن التنوع. ولذلك، شدَّد بعضُ المشاركين على حاجة جماعة الإخوان المسلمين المصرية إلى نَقْد تجربتها في السلطة ومراجعتها. إلا أنَّ كبار رموز جماعة الإخوان المسلمين المصرية المشاركين في الجلسة لم يوافقوا على معظم الانتقادات المذكورة أعلاه. ورأت إحدى الشخصيات البارزة التي تنتمي للفصيل المسيطر، والمعروف باسم «الجبهة التاريخية»، أنَّ الأسباب الكامنة وراء فشل جماعة الإخوان المسلمين المصرية ليست أسبابًا هيكلية، وإنَّما يمكن أن تُعزَى إلى الجغرافيا والتاريخ والأيديولوجيا، مما جعل قرار تقويض تجربة الجماعة وإطاحتها يستند إلى مؤامرةٍ خارجية وأجنبية، أكثر من كونه إجماعًا داخليًّا. وتقول شخصيةٌ بارزة أخرى تنتمي إلى الفصيل المنافس الجديد، المعروف بمكتب القيادة الجديدة، إنَّ المشكلات البنيوية التي تواجهها جماعة الإخوان المسلمين المصرية يتمُّ تناولها عادةً بتبسيطٍ مخلٍّ. ويرى هذا المشارك أنَّ جماعة الإخوان المسلمين المصرية كانت تناقض نفسها؛ لأنَّها قدَّمت نفسَها كمنظمة تهدف إلى الوعظ الديني والدعوة، لكنَّها في الوقت نفسه انخرطت في سياسة الأحزاب ضد اللاعبين السياسيين الآخرين على الساحة المصرية. وضرب مثالًا آخر عن كيفية تحويل الجماعة نفسها من مؤسسةٍ تسعى إلى التغيير التدريجي (من أسفل إلى أعلى)، إلى مؤسسةٍ تسعى إلى الوصول إلى السلطة (من أعلى إلى أسفل).

الجلسة الثالثة: التغيُّر الجذري المستمر للإسلام السياسي

خُصِّصَت الجلسة الثالثة لمناقشة التحولات الأيديولوجية والتنظيمية التي أحدثتها الانتفاضات العربية في حركات الإسلام السياسي.

كانت ثنائية الدعوة والسياسة هي النموذج التوضيحي الذي اعتمد المناقشون عليه لتأطير التحولات الأيديولوجية والتنظيمية في حركات الإسلام السياسي. تاريخيًّا، كان يُنظر طويلًا للعلاقة بين الدعوة والسياسة على أنَّهما متلازمان لا يمكن فصلهما، وأنَّهما يمثِّلان هويةً طيفٍ واسعٍ من حركات الإسلام السياسي في المنطقة. ومع التداعيات الأيديولوجية الواسعة التي حلَّت بحركات الإسلام السياسي، لم يَعُد يُنظر لثنائية الدعوة والسياسة على أنَّها حقيقةٌ مُسلَّم بها. وفي حين لم تسعَ العديد من حركات الإسلام السياسي إلى اختيار أحدهما على حساب الآخر، طرأ مفهوم الفصل بينهما في المناقشات الداخلية. كان حزب النهضة التونسي نموذجًا بارزًا لحركات الإسلام السياسي التي تحولت إلى حزبٍ سياسيٍّ وتخلَّت عن الدعوة، ولو في مرحلة لاحقة من إنشائها. وتعكس الحالة المصرية تحولًا اسميًّا، حيث أقام الإخوان المسلمون في مصر حزب الحرية والعدالة لتمثيلهم سياسيًّا دون فصلٍ حقيقيٍّ وهيكليٍّ للدعوة عن السياسة، أو تبنِّي أحدهما بشكلٍ مستقلٍّ وحصريٍّ. ويعكس النموذج المغربي لحزب العدالة والتنمية حالةً أكثر تعقيدًا قد تمثِّل أرضيةً مشتركة بين حزب النهضة التونسي وحزب الحرية والعدالة المصري.

بالنسبة إلى العديد من المشاركين في النقاش، يفرض انتصار الانتفاضات المضادة فصلًا جديدًا للمناقشات الحالية حول ثنائية الدعوة والسياسة. في حين أنَّ الأيديولوجيا لم يكن لها بالضرورة دور حاسم أو مباشر في فشل العديد من حركات الإسلام السياسي في الحكم في البلدان التي شهدت انتفاضات أو تحولات سياسية، فإنَّ نقد تصورات حركات الإسلام السياسي لثنائية الدعوة والسياسة التقليدية مهمٌّ لفهم الأبعاد متعدِّدة الجوانب لتجربتها في السلطة. لكن سواءٌ أدَّت المراجعات في حركات الإسلام السياسي إلى تغييراتٍ جوهرية أم لا، فهذا يتوقف على الأرجح على مجموعة واسعة من العوامل، على المستويات التنظيمية والوطنية والدولية. وعلى الأرجح تشعر حركات الإسلام السياسي بالأريحية لإجراء تحولات هيكلية تقدمية عندما تنعم بظروفٍ سياسية (عامل خارجي) وتنظيمية (عامل داخلي) مستقرَّة، مما يجعلها مؤهلةً للتوافق الداخلي والانتقال من حالةٍ إلى أخرى بشكلٍ مستقر. بينما في حالة التشرذم المؤسسي الواقعية التي تغذِّي الشعور بالتعنُّت التنظيمي، تُدفع حركات الإسلام السياسي على الأرجح نحو الانعزال.

إنَّ تغيير ديناميات السياسة الداخلية وتغيير المفاهيم لدى الجهات الفاعلة الرئيسة على المستوى العالمي تجاه حركات الإسلام السياسي لهما تأثير في الخيارات السياسية لهذه الحركات تجاه الإبقاء على ثنائية الدعوة والسياسة التقليدية أو التخلِّي عنها، والإصلاح بشكلٍ عام. وعلى الرغم من العقبات الداخلية المحتملة، فإنَّ صعود المدِّ العالمي المناهض للإسلاموية، مدفوعًا بفاعلين دوليين وإقليميين متزمتين، قد يخلق أيضًا ضروراتٍ طارئة أمام حركات الإسلام السياسي ضيقة الأفق لتعديل خياراتها المؤسسية كوسيلة للمناورة وإعادة تقديم نفسها في مواجهة هذه الضغوط، التي تهدف إلى تقييد وجودها ونشاطها إن لم يكن القضاء عليها تمامًا. وبجانب نفس الخطوط الأيديولوجية للحفاظ على ثنائية الدعوة والسياسة أو التخلِّي عنها، ناقش المشاركون العلاقات العالمية الواسعة لحركات الإسلام السياسي، وتحديدًا علاقات الحركات التابعة للإخوان المسلمين في المنطقة.

وتُعَدُّ مسألة إبقاء حركات الإسلام السياسي على علاقاتها بالشبكات الإسلامية العالمية أو الانفصال عنها موضوعًا آخر محلَّ نقاشٍ محتدم؛ لعدَّة أسباب من بينها أبعاده الجيوسياسية العريضة. في فبراير/شباط ٢٠١٦، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن انفصالها عن التنظيم الدولي للإخوان. ومن المرجَّح أنَّ الخطوة التي اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن هدفت إلى التخفيف من وطأة الخلاف الساخن مع المؤسسة الحاكمة في الأردن في وقتٍ يتعامل فيه الثلاثي الإقليمي المؤلَّف من السعودية والإمارات ومصر مع جماعة الإخوان المسلمين بحزم، وإن كان بدرجات متفاوتة، وهو ثلاثي يتفق الأردن معه بشكلٍ كبير. ووفقًا لما ذكره أحد المشاركين من جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فإنَّ الجماعة في الأردن أقربُ إلى فصل الدعوة عن السياسة؛ إذ تمَّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه العملية، ويتبقى فقط التصديق عليه من الجهات المعنيَّة. وبعد عامٍ واحد تقريبًا من انفصال إخوان الأردن عن التنظيم الدولي، قرَّر اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا التابع للإخوان في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ قَطْعَ علاقاته مع التنظيم الدولي. وتُظهر هاتان الواقعتان كيف أنَّ صعود المدِّ العالمي المناهض للإسلام السياسي يُشكِّل خيارات السياسات المؤسسية لحركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها، ولا سيما الحركات المرتبطة بالإخوان المسلمين، سواءٌ من الناحية المؤسسية أو الأيديولوجية.

ولتقليص حجم التأثيرات الخارجية، أشار بعضُ المشاركين في الجلسة إلى هذه المراجعات الأخيرة باعتبارها تتويجًا لتحولاتٍ جارية منذ ٢٠ عامًا (حول الديمقراطية، ودور المرأة في المجتمع، والأقليات الدينية)، لكنَّها تبلورت في هذه المرحلة نظرًا للطوارئ السياسية. وبدلًا من النظر في التحولات المذكورة أعلاه باعتبارها تغيراتٍ أيديولوجية عميقة، يجب أن تُفهم التحولات على أنَّها مجرَّد تغيراتٍ وظيفية وإدارية حدثت نظرًا للمشهد الديني السياسي المتغيِّر، في حين أنَّ النموذج المعرفي لحركات الإسلام السياسي، الذي يضع الدين الإسلامي في مرتبة الصدارة كمنهج شامل للمنطق الديني والاجتماعي والسياسي ونظام الحكم، ما يزال قائمًا. ورأى قائد بارز في الجماعة الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين في لبنان أنَّه على الرغم من الاعتقاد السائد بأنَّ حركات الإسلام السياسي قامت بإصلاحاتٍ تحت الضغط، استجابةً لعودة الدولة العميقة بعد الانتفاضات والمد المناهض لحركات الإسلام السياسي، فقد أجرت حركاتٌ إسلامية أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إصلاحاتٍ دون ضغوطٍ مماثلة، مما يعكس وجود علاقةٍ ضعيفة بين القمع (المحتمل) والإصلاح الهيكلي. بينما بدا زعيمٌ بارزٌ في حركة النهضة مختلفًا مع المتحدِّث المذكور أعلاه، وحاجج بأنَّ الدول السلطوية في المنطقة حوَّلت حركات الإسلام السياسي إلى حركاتٍ استبدادية وضعت مجالات العمل الاجتماعي والسياسي في هيكل تنظيميٍّ واحد. ومن ثمَّ، يجب على حركات الإسلام السياسي إحداث تحول مضادٍّ داخل صفوفها وفصل المجالات المختلفة في إطار تحقيق التحول الديمقراطي.

يُنظر لهذه التحولات الهيكلية في حركات الإسلام السياسي بتفاوت، بدءًا من كونها محاولاتٍ لإدارة أكثر ملائمة لمجالات النشاط الديني والاجتماعي والسياسي في حقبة جديدة، ووصولًا إلى كونها محاولاتٍ للَبْرَلة حركات الإسلام السياسي. وأكَّد أحد المشاركين على أهمية المراجعات النابعة من الداخل؛ إذ إنَّ التحولات التي تنبع من الداخل قادرةٌ على الصمود لفترات أطول مقارنةً بالمراجعات المدفوعة من الخارج استجابةً للقمع أو الضغوط السياسية، التي تكون على الأرجح غير مستدامة وتحتضنها الفصائل الداخلية والدوائر المؤيدة لها. وبعبارة أخرى، وفقًا

لهـذا المنظـور، تؤثـر البيئـات السياسـية المحيطـة بحـركات الإسـلام السـياسي في اختياراتهـا السياسـية، لكـنَّ الإصلاحـات المدفوعـة إلى حـدٍّ كبـير مـن الضغـوط الخارجيـة والـضرورات تكـون هشـةً عـلى الأرجـح.

في هـذا السـياق، أثـنى عـدد مـن المشـاركين خـلال الجلسـة، لا سـيما الباحثـين، عـلى حركـة النهضـة التونسـية بشـكلٍ خـاصٍّ كنمـوذج بـارز لحركـة إسـلامية سياسـية أجـرت إصلاحـاتٍ هيكليـة. وأعـرب بعـض المشـاركين المصريـين والأردنيـين مـن الحـركات الإسـلامية، ومعظمهـم مـن حركـة الإخـوان المسـلمين، عـن تشـكيكهم في التجربـة التونسـية، عـلى أسـاس أنَّ تجربـة حركـة النهضـة مـا تـزال في حالـة تغـيُّر مسـتمر، وربمـا تحتـاج إلى مزيـدٍ مـن الوقـت للوصـول إلى مرحلـة مسـتقرَّة. تتنافـس حـركات الإسـلام السـياسي في المنطقـة، ولا سـيما الحـركات التابعـة للإخـوان المسـلمين، ضمنيًّـا عـلى تقديـم نفسـها كنمـاذج يُحتـذى بهـا. وطغـى الصعـود المـرن للحـركات الإسـلامية السياسـية المنتسـبة تاريخيًّـا إلى جماعـة الإخـوان المسـلمين في المغـرب وتونـس عـلى منظمـاتٍ إقليميـة أخـرى سـحقتها عـودة الدولـة العميقـة، لا سـيما في مـصر.

الجلسة الرابعة: التحوُّل الجذري المستمر للإسلام السياسي

هدفـت الجلسـة الرابعـة إلى وضـع سـيناريوهات مختلفـة ذات صلـة بالتحـولات المسـتقبلية لحـركات الإسـلام السـياسي في منطقـة الـشرق الأوسـط مـن حيـث الأيديولوجيـا، والبنيـة التنظيميـة، والوضـع الجيوسـياسي.

ناقـش المشـاركون خمسـة مجـالات متقاربـة تـدور حـول كيفيـة قيـام حـركات الإسـلام السـياسي بإصـلاح نفسـها وإعـادة تنظيـم نفسـها في مجتمعاتهـا كفاعلـين مبادريـن:

التنظيـم مقابـل الدولـة: لـم تتمكَّـن بعـض الحـركات الإسـلامية الـتي لعبـت أدوارًا في حكـم الـدول العربيـة الـتي شـهدت انتفاضـاتٍ مـن تطـوير اسـتراتيجيات سياسـية لحكـم الـدول، حيـث تختلـف الاسـتراتيجيات المطلوبـة لبنـاء الدولـة في جوهرهـا وحجمهـا عـن الاسـتراتيجيات الـتي ربمـا تكـون قـد وضعتهـا لإدارة تنظيماتهـا. إنَّ المشـاكل الـتي تواجههـا حـركات الإسـلام السـياسي في هـذا الصـدد هـي مـأزقٌ أوسـع نطاقًـا مـن ذلـك الـذي واجهتـه القـوى السياسـية بعـد انـدلاع الانتفاضـات. فقـد أدى الاسـتبعاد والتهميـش الـذي مارسـته الحكومـات الاسـتبدادية لسـنوات طويلـة إلى إضعـاف قـدرة القـوى السياسـية المنظَّمـة عـلى تطويـر رؤيـة شـاملة لحكـم الدولـة، ممـا حـوَّل حـركات الإسـلام السـياسي إلى مجتمعـاتٍ موازيـة أعطـت الأولويـة للحفـاظ عـلى الـذات وتوطيـد العلاقـات التنظيميـة عـلى حسـاب تطويـر رؤى شـاملة لبنـاء الدولـة وإدارة حكمهـا. واسـتنادًا إلى التجـارب السـابقة للعديـد مـن حـركات الإسـلام السـياسي، فـإنَّ هـذه الجهـات بحاجـة إلى تجـاوز حدودهـا التنظيميـة ووضـع اسـتراتيجياتٍ لبنـاء الدولـة والإصـلاح تتخطَّـى المصالـح المحـدودة لمنظماتهـا، وفي هـذا الشـأن يتعـيَّن عليهـا العمـلُ مـع القـوى السياسـية الفاعلـة الأخـرى.

الشراكـة الاسـتراتيجية: نشـأت لـدى حـركات الإسـلام السـياسي عقليـة الحصـار في التعامـل مـع القـوى السياسـية المنافسـة لهـا في مجتمعاتهـا، ويرجـع ذلـك جزئيًّـا إلى نهـج (فـرِّق تَسُـد) الـذي انتهجتـه العديـد مـن الحكومـات في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا لعقـودٍ مـن الزمـان. لـم تكـن العديـد مـن حـركات الإسـلام السـياسي خـلال فـترة وجودهـا في السـلطة ناجحـةً بشـكلٍ كبـير في إقامـة شراكاتٍ اسـتراتيجية مـع القـوى السياسـية الأخـرى وبنـاء التحالفـات مـن أجـل المشـاركة في إدارة بلدانهـا في مرحلـةٍ حرجـة. تحتـاج هـذه الحـركات إلى مراجعـة اسـتراتيجياتها ومفاهيمهـا السياسـية، ومـوروث تفاعلاتهـا مـع منافسـيها السياسـيين، لتطويـر القـدرة عـلى تطويـر شراكاتٍ واسـعة النطـاق مـع القـوى السياسـية غـير الإسـلامية، وبالتحديـد الأحـزاب العلمانيـة والحـركات السياسـية.

إعـادة هيكلـة التنظيـم: أثبتـت الهيـاكل التنظيميـة لحـركات الإسـلام السـياسي قدرتهـا عـلى الصمـود في مواجهـة حمـلات القمـع، ممـا أدَّى إلى اسـتيعابها صـورةً تعكـس بنيـة الدولـة في صـورة بُـنى موازيـة لهـا، اسـتجابةً لعقـودٍ مـن القمـع الصـارم. وأثبتـت هـذه الهيـاكل التنظيميـة عـدم قدرتهـا عـلى الاسـتجابة للانتفاضـات المندلعـة، والتأقلـم مـع التطـورات السريعـة، واسـتيعاب التغيـير السـياسي. وقـد تحتـاج حـركات الإسـلام السـياسي في المنطقـة إلى إعـادة النظـر في إعـادة هيكلـة منظماتهـا ووضـع اسـتراتيجياتها. ومـا تـزال العديـد مـن حـركات الإسـلام السـياسي في معضلـةٍ تتأرجـح بـين إعـادة هيكلـة منظماتهمـا الهرميـة الصارمـة في بيئـاتٍ اسـتبدادية، وبالتـالي المخاطـرة بالانكشـاف، وبـين تدعيـم الهيـاكل المرنـة السـائدة للتحـوط ضـد القمـع.

أسـاليب التغيـير السـياسي: بعـد أن تلقـت حـركات الإسـلام السياسـية ضربـاتٍ مفرطـة مـن الأنظمـة الاسـتبدادية في مرحلـة مـا بعـد الربيـع العـربي، لا يبـدو أنَّ هنـاك إجماعًـا قويًّـا داخـل العديـد منهـا حـول كيفيـة العمـل في بيئـاتٍ معاديـة. كان خيـار اللجـوء إلى وسـائل عنيفـة يكتسـب زخمًـا خـلال السـنوات الماضيـة كـردِّ فعـلٍ عـلى اليـأس السـياسي، لكنَّـه لـم يسـد في حـركات الإسـلام السـياسي، باسـتثناء تلـك الـتي أصبحـت متورطـةً في الحـروب الأهليـة في البلـدان الـتي تشـهد تغـيراتٍ جيوسياسـية. وأدَّت الانشـقاقات الداخليـة المتزايـدة وضعـف الصـلات بـين حـركات الإسـلام السـياسي ودوائـر مؤيديهـا إلى تعزيـز تصاعـد أطروحـات المواجهـة، ممـا جعـل التماسـك الداخـلي والحـوار هدفـين لهمـا الأولويـة القصـوى بالنسـبة إلى حـركات الإسـلام السـياسي.

الأيديولوجية مقابل الرفاه: لقد خرجت حركات الإسلام السياسي، سواءٌ التي وصلت للسلطة بعد انتفاضات الربيع العربي أو كانت خارجها، بخبرةٍ في حكم بلدانها، أو على الأقل على مستوى المجتمعات المحلية من خلال المجالس المحلية. تحتاج هذه الحركات إلى تقييم تراث تجاربها في الحكم، فالناس تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والتضخم ومعدلات البطالة المتزايدة، يهتمون بسياسات الرعاية الاجتماعية التي تنتهجها الأحزاب الحاكمة وثمارها، أكثر من اهتمامهم بأيديولوجية هذه الأحزاب. ولذلك، فإنَّ تطوير تجربة حركات الإسلام السياسي في مجالات الحكم الرشيد من أجل تحسين الأداء الاقتصادي هو مسألة بالغة الأهمية يجب أن تركِّز عليها هذه الحركات.

عن الشرق

منتـدى الـشرق هـو شـبكة دوليّـة مسـتقلّة تمثّـل مهمتهـا في تطويـر اسـتراتيجيّات طويلـة الأمـد لضمـان التطـور السـياسي، والعدالـة الاجتماعيّـة، والازدهـار الاقتصـاديّ لشـعوب منطقـة الـشرق الأوسـط. وسـيقوم بتنفيـذ ذلـك مـن خـلال الأبحـاث المتفانيـة في العمـل العـامّ، وبتعزيـز مُثُـل المشـاركة الديمقراطيّـة، والحـوار بـين أصحـاب المصالـح المتعـددة والعدالـة الاجتماعيّـة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

/ SharqForum

SOUNDCLOUD / Sharq-Forum